السنة الثالثة والعشرون العدد 86/ شهر ايلول / سنة 2025 تاريخ قبول النشر2025/7/7
https://doi.org/10.31272/ijes.v23i86.1346

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Basic Income, Poverty, and Financial Corruption

«الدخل الأساسي والفقر والفساد المالي»

م.د. محمد غازي نصيف
Mohammad Ghazi Nussaif
mgn68ga@uomustansiriyah.edu.iq
كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

المقدمة

يُعد الفساد المالي ظاهرة قديمة إلّا أنّ خطورتها تكمن في تصاعد معدلاتها وتأثيراتها السلبية على التنمية المستدامة، خاصة في الدول النامية. وينشأ الفساد نتيجة إساءة استخدام المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي ويقوض جهود التنمية. وقد أولت الحكومات والمؤسسات الدولية اهتمامًا متزايدًا لمكافحة الفساد نظرًا لآثاره المدمرة على الاقتصاد والقيم المجتمعية. ويمكن القول بأنّ هناك نوعا من العلاقة التبادلية بين الفقر والفساد المالي فيمكن أن يشكل الفقر عاملاً محفزًا لانتشار الفساد، وفي المقابل، يُعد الفساد المالي أحد الأسباب الجذرية لتفاقم الفقر. فالفقر يمثل التكلفة الاجتماعية التي يتحملها الأفراد نتيجة حرمانهم من الاحتياجات الأساسية، بينما تستفيد النخب الفاسدة من الموارد العامة وبذلك؛ يصبح الفقر والفساد حلقة مفرغة تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وهنا يحضرنا قول الامام علي بن ابي طالب (ع): (ما جاعَ فَقِيرٌ إلَّا بما مُتِّعَ بهِ غنيّ) . ويُعد الفقر من أكثر القضايا تعقيدًا من حيث القياس والتحليل حيث يجمع بين السبب والنتيجة في إطار مفارقة واقعية، كما يعد الفقر محركًا أساسيًا للعديد من الثورات والتحولات السياسية والاجتماعية عبر التاريخ، مما يؤكد تأثيره العميق على استقرار المجتمع، لذا يتطلب التصدي للفقر، والفساد المالي؛ تبني سياسات شاملة تعالج الأسباب الهيكلية لهذه الظواهر، وتعزز الشفافية، وتضمن العدالة الاجتماعية. فبدون معالجة جذرية لهذه الإشكاليات، ستظل التنمية المستدامة هدفًا بعيد المنال في العديد من المجتمعات النامية. ويمكن تطبيق مفهوم الدخل الأساسي الشامل حلا لمشكلة الفقر إذ يُعد الدخل الأساسي (Universal Basic Income - UBI) موضوعًا مهمًا في النقاشات الاقتصادية والاجتماعية، والذي يُعرَّف بأنه مبلغ نقدي تدفعه الحكومة لجميع المواطنين دون شروط، بغض النظر عن وضعهم المالي، أو الوظيفي؛ بهدف توفير حد أدنى من الأمان الاقتصادي. تهدف هذه المقالة إلى استكشاف مفهوم الدخل الأساسي، ومزاياه المحتملة، وتحديات تطبيقه، مع الاستناد إلى أدلة أكاديمية ودراسات حديثة.

أولا: مفهوم الدخل الأساسي

الدخل الأساسي هو نظام ضمان اجتماعي يقترح توزيع دخل ثابت على جميع الأفراد دون اشتراط العمل. يتميز الدخل الأساسي بثلاث خصائص رئيسية:

1. يُمنح لجميع الأفراد دون استثناء.
2. لا يرتبط بالعمل، أو الامتثال لشروط معينة (غير مشروط).
3. يُدفع لكل شخص، وليس لكل أسرة (فردي).

ظهرت فكرة الدخل الأساسي في كتابات الفلاسفة والاقتصاديين منذ القرن الثامن عشر، مثل توماس بين (Paine, 1797)، الذي اقترح توزيع عائدات الموارد الطبيعية على المواطنين، وفي العصر الحديث؛ جرى تطبيق تجارب محدودة في دول مثل (فنلندا، وكندا، وكينيا، ...) لاختبار جدواه.

ثانياً : مزايا الدخل الأساسي

1. الحد من الفقر وعدم المساواة: يُعد الدخل الأساسي أداة فعالة للحد من الفقر، إذ يوفر شبكة أمان للفئات الأكثر هشاشة، وتشير دراسة أجراها البنك الدولي (2018) إلى أنّ التحويلات النقدية غير المشروطة تقلل من معدلات الفقر بنسبة تصل إلى (20%) في بعض البلدان النامية.
2. تعزيز الحرية والاختيار الفردي: بدلًا من أن يكون الأفراد مجبرين على قبول وظائف ذات أجور منخفضة، فإنّ الدخل الأساسي يمنحهم حرية اختيار العمل المناسب أو تطوير مهاراتهم.
3. تبسيط أنظمة الرعاية الاجتماعية: يقلل الدخل الأساسي من البيروقراطية المرتبطة ببرامج الرعاية الاجتماعية المشروطة، مما يوفر تكاليف إدارية كبيرة.

ثالثاً : تحديات الدخل الأساسي:

1. التكاليف المالية: يعد التمويل العقبة الرئيسية، لكونه يتطلب فرض ضرائب مرتفعة أو إعادة توزيع الميزانيات الحكومية. ووفقًا لـ "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" فإنّ تطبيق الدخل الأساسي في الدول المتقدمة قد يكلف ما بين 10% إلى 30% من الناتج المحلي الإجمالي.
2. التأثير على سوق العمل: يشكك بعض الاقتصاديين في أنّ الدخل الأساسي قد يثبط الحافز للعمل، رغم أن تجارب مثل تلك التي أُجريت في *فنلندا (2017-2018) أظهرت تأثيرًا محدودًا على التوظيف.
3. المخاوف السياسية: قد يواجه الدخل الأساسي معارضة من بعض الأحزاب التي تنظر اليه "منحة مجانية" دون مقابل، مما يعيق تبني السياسات اللازمة.

رابعاً : دراسات وتجارب عالمية

تختلف تجارب الدول في تطبيق هذا النظام بين تجارب حقيقية ودراسات تجريبية، ويستعرض هذا المقال أبرز تجارب الدخل الأساسي (UBI) حول العالم، مع تحليل نتائجها وإمكانية تعميمها.

- كندا (1974-1978) تجربة Mincome هي تجربة دخل أساسي تم تنفيذها في بلدة دوفين (Dauphin) كانت هذه التجربة تهدف إلى دراسة تأثير توفير دخل مضمون على الصحة العامة والرفاهية الاجتماعية. إذ تم منح (30%) من سكان دوفين دخلاً مضمونًا، مما كلف الحكومة الكندية حوالي 17 مليون دولار. أظهرت التجربة أنّ الفقر انخفض بشكل ملحوظ، وأنّ التأثيرات السلبية على العمل كانت ضئيلة. وانخفاض زيارات المستشفيات بنسبة (8.5%) مما يشير إلى تحسن في الصحة العامة، وتحسن الأداء المدرسي، ولم يتراجع الدافع للعمل. وتعد تجربة Mincome واحدة من التجارب الرائدة في دراسة الدخل الأساسي، وتوفر رؤى قيمة حول كيفية تأثير الدعم المالي على المجتمعات، وأثبتت فعالية تاريخية لمبدأ الضمان.
- تجربة فنلندا (2017-2018): قامت الحكومة الفنلندية بتطبيق الدخل الأساسي على عينة من العاطلين، وأظهرت النتائج تحسنًا في الصحة النفسية للمستفيدين دون تأثير سلبي كبير على التوظيف، مع زيادة الثقة في المؤسسات الحكومية.

- تجربة كينيا (منذ 2016): "تقوم منظمة Give Directly" بتمويل برنامج دخل أساسي في القرى الكينية، وأظهرت النتائج؛ انخفاضًا في الفقر وزيادة في الاستثمارات الصغيرة بنسبة (38%)، وتحسن التغذية والتعليم، وانخفاض العنف المنزلي.
- تجربة الهند (2018) (تجربة ولاية ماديا براديش) التي شملت 6000 قرية وأظهرت النتائج؛ تحسن التغذية والصحة، زيادة النشاط الاقتصادي المحلي، وتمكين المرأة.

أثبتت تلك التجارب أن الدخل الأساسي؛ يمكن ان يشكل أداة قوية لمعالجة الفقر وعدم المساواة. ويعتمد نجاحه على التصميم الدقيق والتكيف مع الظروف المحلية. مع استمرار التغيرات التكنولوجية، وقد يصبح برنامج الدخل الاساسي عنصرًا أساسيًا في أنظمة الحماية الاجتماعية خلال العقد القادم.

خامساً : العراق

يعد العراق من أكثر الدول النفطية التي يعمل فيها الفساد المالي والإداري؛ على إعاقة التنمية وتخفيض كفاءة الإنفاق الحكومي. كما يعاني اقتصاده من البطالة المرتفعة خاصة بين الشباب، التي تصل تقريبا الى (20%)، فضلاً عن البطالة المقنعة بين الموظفين في القطاع الحكومي، ويشغل القطاع العام أكثر من 40% من العاملين، مقابل ضعف فرص التشغيل في القطاع الخاص بسبب غياب البيئة الاستثمارية الجاذبة، والروتين الحكومي المعقد. لذا يعد الطلب الكبير على الوظائف في القطاع العام، مقابل العزوف عن العمل في القطاع الخاص من اهم التحديات التي تواجه الحكومة العراقية. علما ان العراق حصل على 23 من 100 في مؤشر مدركات الفساد 2023 (CPI) (منظمة الشفافية الدولية). (كلما قل الرقم زاد الفساد)، واحتل المركز 154 من أصل 180 دولة (من بين أكثر الدول فساداً في العالم). في حين سجل تقرير الفساد في العراق للبنك الدولي لعام (2023) : إنّ العراق يفقد ما يصل إلى 50 مليار دولار سنوياً بسبب الفساد. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يُراجع البحث: (https://jport.co/index.php/jport/article/view/148).

أمّا معدلات الفقر في العراق (وفقاً لـ البنك الدولي :(2022)) حوالي 24% من العراقيين (نحو10 ملايين شخص) يعيشون تحت خط الفقر الوطني)أقل من(~5.5$) يومياً. كما أشاره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عام 2023 إلى أن؛ (32%) من العراقيين معرضون لخطر الفقر متعدد الأبعاد .

رغم أنّ تكلفة المنافع الاجتماعية تبلغ (11.8) ترليون عام 2024، وتتضمن:

- (4.7) ترليون شبكة الحماية الاجتماعية.
- (7.1) ترليون البطاقة التموينية.

وتعويضات الموظفين تبلغ تقريبا (60) ترليون.

سادساً: الخاتمة والمقترحة

يمكن أن يسهم تطبيق الدخل الأساسي في العراق كأجراء في تقليل الفساد المالي من جهة وتخطي عتبة الفقر من جهة أخرى، وذلك باتخاذ الإجراءات التالية:

- توزيع دخل ثابت بمقدار (125) ألف لكل مواطن عراقي.
- يحدد عدد الأطفال لكل عائلة ثلاثة فقط قبل سن البلوغ.
- تقنين المواد في البطاقة التموينية.
- شبكة الحماية الاجتماعية تختص بالأيتام، والمشردين، وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة.
- بالنسبة للموظفين تحجب الزوجية، والأطفال، والدخل الأساسي.

تتلخص الفكرة المقترحة بالمقال في استبدال برامج الدعم الاجتماعي والمنافع الأخرى بدخل شهري مضمون، مما يسمح لكل العراقيين بالتركيز على تحسين حياتهم بدلاً من القلق بشأن الاحتياجات الأساسية، وتجفيف منابع الفساد قدر المستطاع. بحساب بسيط يكون المبلغ الكلي للدخل الأساسي تقريبا (5.5) ترليون. حسب اخر إحصائية لعدد سكان العراق. (مقارنته مع الفوائد التي ستجنى على المستوى الاجتماعي والمالي) . هذا التحليل يظهر أن تطبيق الدخل الأساسي له فوائد، وتزداد فوائده في ظل التغيرات الاقتصادية، والتقدم التكنولوجي المتسارع وارتفاع معدلات البطالة وعدم المساواة.

لذلك يعد "الدخل الأساسي" تجربة فريدة لإصلاح الأنظمة الاجتماعية العراقية والحد من الفساد المالي والإداري، وتحقيق اهم مبدأين في التنمية المستدامة وهما: " مبدأ الكرامة ومبدأ التمكين" لتعزيز الركيزة الاجتماعية للتنمية المستدامة، فبدون تمكين الانسان واحترام كرامته لا يمكن أن تتحقق تنمية عادلة ومستدامة على المدى الطويل.